

استراتيجيه مقترحه لتطوير منصة الكترونية معتمدة على التمويل التشاركي
لدعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية

**A Proposed Strategy for Developing an Electronic Platform Based on
Participatory Financing to Support Entrepreneurial Projects and Enhance
Financial Sustainability**

الطالبة/

امجاد يحيى القرشي

٢٤٢٠٠٠٩٤٨

المشرف

د / احمد راجح

1446هـ / 2025م

مقدمة الدراسة

في ظل السعي نحو التحسين المستمر وتحقيق التميز، أصبحت الاستدامة هدفًا تسعى إليه مختلف المنظمات، مما دفعها إلى البحث عن أساليب مبتكرة لدعم أنشطتها وتعزيز كفاءتها التشغيلية، وقد تزامن هذا التوجه مع تطور تكنولوجي هائل أحدثته الثورة الرقمية، والتي تجاوز تأثيرها حدود القطاعات التقليدية، لتعيد تشكيل النظم الاقتصادية والاجتماعية بطرق لم يسبق لها مثيل، وباتت التقنيات الرقمية عنصرًا جوهريًا في إعادة هيكلة العمليات الإدارية والتمويلية، مما أتاح فرصًا جديدة للنمو والتطور، وأسهم في ظهور استراتيجيات رقمية تدعم بيئات الأعمال وتمكنها من مواكبة التطورات العالمية.

وتعد ريادة الأعمال من الركائز الأساسية في دعم الاقتصادات الوطنية، ومن المواضيع ذات التأثير المهم في اقتصاديات الدول ونموها، كما تعتبر المحرك الحقيقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا تزال أفضل أمل لأي دولة في الازدهار، ومع ذلك يظل التحدي الأكبر الذي يواجه رواد الأعمال هو الحصول على التمويل اللازم لتأسيس مشروعاتهم أو تطويرها، إذ يشكل نقص الموارد المالية عقبة رئيسة تحدّ من قدرتهم على تحقيق طموحاتهم التوسعية، ومن هنا، برزت الحاجة إلى إيجاد بدائل تمويلية أكثر مرونة وعدالة، وهو ما ساهمت التكنولوجيا الرقمية في تحقيقه من خلال إعادة تعريف أساليب جمع التمويل وتحريرها من القيود التقليدية التي تفرضها المؤسسات المالية والبنوك التجارية، مما أتاح فرصًا جديدة لدعم المشاريع الناشئة وتعزيز استدامتها (أبو أمونه، ٢٠١٨، ص. ٣٤٩).

وفي سياق التحول نحو الاقتصاد الرقمي، برزت المنصات الإلكترونية كأدوات استراتيجية لتعزيز بيئات الأعمال، حيث أصبحت تلعب دورًا محوريًا في تسهيل عمليات التمويل، وعرض الفرص الاستثمارية، وربط المستثمرين برواد الأعمال الراغبين في الحصول على الدعم المالي، وتمكن هذه المنصات المستثمرين من تقييم المشاريع وتمويلها وفق معايير شفافة، مما يزيد من موثوقية العملية التمويلية، ويحد من المخاطر المحتملة، كما أسهمت هذه المنصات في تحسين

آليات التواصل بين رواد الأعمال وأصحاب رأس المال، مما أتاح بيئة أعمال أكثر تكاملاً وكفاءة (مرابط وعبدالهادي، ٢٠٢٤، ص. ٣١٦).

ومع تعاظم أهمية الرقمنة في مختلف القطاعات، لم يعد التحول الرقمي مقتصرًا على الجوانب التشغيلية أو الإدارية فحسب، بل أصبح يشمل جميع جوانب بيئة العمل، بما في ذلك تطوير استراتيجيات رقمية متكاملة تدعم الأنشطة الريادية وتضمن استمرارية المشروعات، وفي هذا الإطار، بات من الضروري توفير حلول مبتكرة تمكن المشاريع الناشئة من إدارة عملياتها، وتعزيز تنافسيتها في الأسواق الرقمية، وأصبحت المنصات الإلكترونية تلعب دورًا متناميًا في دعم ريادة الأعمال الرقمية، حيث توفر بيئة متكاملة تجمع بين الخدمات التمويلية والإدارية، مما يساعد على تحقيق النجاح المستدام للمؤسسات الريادية (محروس وحماده، ٢٠٢٣، ص. ٣٩٦).

ومن ثم أصبحت الحلول الرقمية تلعب دورًا محوريًا في تسهيل الوصول إلى الموارد المالية والفرص الاستثمارية، ومن بين هذه الحلول، برز التمويل التشاركي المعتمد على المنصات الإلكترونية كأحد الاتجاهات الحديثة التي تتيح تمويل المشاريع وأفكار المبدعين ورواد الأعمال، وكان لتلك المنصات الفضل في تجاوز العقبات المالية التي تعترضهم، وذلك من خلال توفير قنوات دعم مرنة تتيح لهم تأمين الموارد المالية اللازمة دون الحاجة إلى اللجوء إلى المؤسسات التقليدية ذات الإجراءات المعقدة (الزميع، ٢٠١٩، ص. ٦٧).

ويمثل التمويل التشاركي أحد أهم صيغ التمويل غير التقليدية، حيث يتيح الاستفادة من مساهمات الأفراد بشكل جماعي لتوفير رأس المال اللازم للمشاريع الناشئة، مما يعزز من فرص نجاحها واستدامتها، كما أنه يمثل نموذجًا تمويليًا رقميًا قائمًا على الإنترنت، يمكّن رواد الأعمال من الحصول على الدعم المالي دون الارتباط بقيود المؤسسات الحكومية أو المستثمرين التقليديين، الذين قد يفرضون شروطًا تتعلق بالملكية الفكرية أو الاستراتيجية التجارية للمشروع (أبو أمونه، ٢٠١٨، ص. ٣٧٣-٣٧٤).

وتعد عمليات التمويل التشاركي بمثابة نقلة نوعية في مجال الاستثمارات، حيث باتت توفر بدائل مبتكرة لتمويل المشروعات عبر نماذج مثل الاكتتاب والاقتراض الإلكتروني المباشر من

الجمهور، مستفيدةً من التقنيات الحديثة لتسهيل هذه العمليات، ويتميز هذا النمط التمويلي بتكاليفه المنخفضة مقارنة بأساليب التمويل التقليدية، مما يجعله خيارًا جذابًا لأصحاب المشروعات الناشئة الذين يسعون للحصول على موارد مالية دون تكبد أعباء الديون المرتفعة أو الخضوع لشروط صارمة من قبل الجهات المانحة التقليدية (توكل، ٢٠٢٣، ص. ١٠٠).

ويعتمد التمويل التشاركي بشكل أساسي على المنصات الرقمية، حيث يربط بين رواد الأعمال والمستثمرين عبر الإنترنت، ويوفر نماذج تمويلية متنوعة تتناسب مع طبيعة المشروعات واحتياجاتها المالية، وتشمل هذه النماذج التمويل التبرعي، حيث يساهم الأفراد دون الحصول على مقابل مادي، والتمويل القائم على المكافآت، الذي يمنح المستثمرين مزايا غير مالية، بالإضافة إلى التمويل التشاركي المختلط، الذي يجمع بين عدة آليات دعم مالي، وتتم جميع هذه العمليات عبر الإنترنت من خلال مواقع إلكترونية ومنصات شبكات التواصل الاجتماعي، مما يلغي الحاجة إلى البنوك أو المستثمرين التقليديين، ويوفر بيئة تمويل أكثر انفتاحًا وسرعة وكفاءة (العاصي ومنصور، ٢٠٢٥، ص. ١٦٤٢).

وعلى مدار العقد الماضي أثبتت منصات التمويل التشاركي نفسها كلاعب جديد في مجال التمويل الريادي؛ حيث توفر للشركات الشابة والمبتكرة إمكانية جمع رأس المال من خلال إصدار الأوراق المالية ببساطة وبتكلفة منخفضة، بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى التمويل من خلال هذه الآلية الجديدة نسبيًا؛ حيث تعمل منصات التمويل الجماعي ضمن بيئة رقمية، مما يلغي الحاجة للتفاعل المباشر، وبالتالي يسهل على الباحثين عن التمويل سواء كانوا أفرادًا أو شركات الوصول إلى عدد كبير من المستثمرين المحتملين (Cicchiello, 2019, P. 299).

وتمثل الاستدامة المالية للمشاريع المدعومة عبر التمويل التشاركي تمثل تحديًا أساسيًا؛ حيث تدعم منصات التمويل التشاركي اليوم الحملات التي تركز على الاستدامة بشكل متزايد، مما يعكس الاهتمام المتزايد للمستثمرين بالمشاريع التي تتصدى للتحديات البيئية والاجتماعية، حيث يمكن لرواد الأعمال الذين يقدمون حلولاً مستدامة، لا سيما أولئك الذين ينقلون بشكل فعال عرض مقترحاتهم وتأثيرها، من اكتساب ميزة تنافسية على هذه المنصات، فإن مستثمري التمويل

التشاركي يسعون في النهاية إلى تحقيق عائد على استثماراتهم، مما يجعل تقديم حالة تجارية مقنعة للمشاريع المستدامة أمرًا بالغ الأهمية لجمع التبرعات والدعم بنجاح (Yáñez-Valdés & Guerrero, 2024, P. 2330).

ولا يقتصر دور منصات التمويل التشاركي على تأمين التمويل الأولي للمشروعات، بل يمتد ليشمل تقديم حلول مبتكرة تضمن استمراريته على المدى الطويل، وذلك لما للمشاريع الريادية من أهمية في ابتكار منتجات جديدة تسهم في تطوير المجتمعات وتنميتها اقتصاديًا واجتماعيًا، وتعمل هذه المنصات على تشجيع الشباب على تأسيس مشروعاتهم الخاصة، فضلًا عن تقديم الدعم المالي والتسويق المستهدف، مما يسهم بدوره في تحقيق الاستدامة للمشاريع الريادية (الإمبابي، ٢٠٢٢، ص. ٤٠١).

كما يسهم التمويل التشاركي في تعزيز الاستدامة المالية للمؤسسات الناشئة، إذ يتيح لها الوصول إلى شبكة واسعة من الداعمين، سواء كانوا أفرادًا، مستثمرين، أو مؤسسات، وتتمثل أهمية هذا النوع من التمويل في قدرته على حشد الموارد الاقتصادية، ودعم إنشاء المشروعات الإنتاجية، وزيادة فرص التشغيل، مما يقلل من التحديات التي قد تعيق تحقيق الاستدامة المالية، ويتيح التمويل التشاركي تطوير آليات مشاركة إيجابية تعزز استمرارية المشاريع وتدعم توسعها المستقبلي (مهداوي ومراد، ٢٠٢٢، ص. ٥٦٧-٥٦٨).

ويقوم هذا النموذج التمويلي على مبدأ إشراك المجتمع في دعم المشروعات، حيث تُعرض الأفكار الاستثمارية عبر منصات إلكترونية بطريقة واضحة ومقنعة، مع تحديد حجم التمويل المطلوب والمسار الذي سيتم اتباعه لجمع هذه الأموال، وبالتالي، لا يمكن النظر إلى منصات التمويل التشاركي كمصدر تمويلي فحسب، بل هي أيضًا فرصة لرواد الأعمال للحصول على رؤى وأفكار بناءة تسهم في تحسين مشروعاتهم وتعزز من تحقيق الشمول المالي (محسن وعبد الحميد، ٢٠٢٣، ص. ٣٥٥).

وفي ظل التوجه نحو التحول الرقمي، يتمتع الاقتصاد السعودي بدرجة عالية من الاستقرار، وقد حرص صانعو السياسات في المملكة على تعزيز الاستدامة المالية من خلال تبني التقنيات

الرقمية ومواكبة التطورات العالمية، وفي هذا الإطار، سعت المملكة إلى تطوير مصادر تمويل مستدامة، من بينها منصات التمويل التشاركي، بهدف دعم المشروعات الريادية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (حسانين، ٢٠٢٣، ص. ٢٢٠).

وتعمل هذه المنصات، المرخصة من البنك المركزي السعودي، على ربط المستثمرين بالأعمال الناشئة والصغيرة ومتناهية الصغر، مما يسهم في توفير التمويل اللازم لنمو هذه المشاريع وخلق فرص استثمارية مستدامة، وتعتمد هذه المنصات على تصنيف ائتماني يحدد مستوى المخاطر لكل مشروع، مما يتيح للمستثمرين اتخاذ قرارات مبنية على أسس مالية واضحة، ومن خلال التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وتكاملها مع الجهات الحكومية والخاصة، وتلعب هذه المنصات دوراً محورياً في تعزيز بيئة ريادة الأعمال ودعم رؤية المملكة ٢٠٣٠ الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي (شركة ثمار، ٢٠٢٣).

وتشكل الاستدامة المالية أحد الركائز الأساسية لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، من خلال وضع خطط مالية متوسطة وطويلة المدى، كما تسعى الرؤية إلى إنشاء نظام مالي متوازن ومرن، قادر على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية المختلفة، إلى جانب تنفيذ إصلاحات مالية رئيسية تضمن الاستدامة الاقتصادية والانضباط المالي على المدى البعيد (الرفاعي وكنة، ٢٠٢٥، ص. ١٥٢).

مما سبق تناوله، يتضح أن التمويل التشاركي أحد الأدوات الفعالة في دعم المشروعات الريادية، مما يجعله خياراً واعداً لتحقيق الاستدامة المالية في مختلف الاقتصادات، وتماشياً مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز بيئة ريادة الأعمال، ولكن على الرغم من تزايد الاعتماد على التمويل التشاركي عالمياً، لا تزال هناك فجوة بحثية حول كيفية تطوير منصات إلكترونية متكاملة لهذا النوع من التمويل في المملكة العربية السعودية، لذا جاءت الدراسة الحالية لسد هذه الفجوة من خلال تقديم استراتيجيه مقترحه لتطوير منصة إلكترونية معتمدة على التمويل التشاركي لدعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية.

أسباب اختيار الموضوع:

يأتي اختيار هذا الموضوع المهم استجابة للحاجة المتزايدة لدعم بيئة ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، حيث تسعى رؤية ٢٠٣٠ إلى تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، كما أن تطوير منصات إلكترونية متخصصة في التمويل التشاركي يعتبر خطوة ضرورية لخلق بيئة ريادة مستدامة تعتمد على التكامل بين التكنولوجيا والتمويل، مما يساهم في تمكين رواد الأعمال من تحويل أفكارهم إلى مشروعات ناجحة.

كما يمتد الاهتمام بآليات التمويل التشاركي إلى جذور عميقة ترتبط بفكرة التمويل الجماعي وممارسات اقتصادية تقليدية قائمة على المشاركة والتعاون، مثل الجمعيات التعاونية وغيرها التي كانت تُستخدم لتمويل المشاريع الصغيرة والأعمال التجارية بين الأفراد؛ إلى أن ظهرت التكنولوجيا المالية ووطرت هذه الآليات لتصبح أكثر تنظيم وكفاءة، وبذلك انتشرت منصات إلكترونية متخصصة في جمع التمويل من الأفراد والمستثمرين لدعم المشروعات الريادية في مختلف القطاعات.

مشكلة الدراسة:

تواجه المشاريع الريادية في المملكة العربية السعودية تحديات تمويلية متعددة تعيق نموها واستدامتها، والتي تشمل ضعف التمويل وكثرة شروطه وصعوبة الوفاء به وقصر مدة السداد، وتعدد الأنظمة والقوانين المعيقة وسن قرارات فجائية، إلى جانب غياب المعلومات المحدثة الدقيقة والمصنفة من قبل الهيئة العامة للإحصاء، مما يؤثر على دراسة جدوى المشروع، وضعف القدرة التنافسية لمشروعات شباب الأعمال للحصول على عقود مشاريع الدولة وعطاءات المنشآت الكبيرة (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٢١).

في حين أن أضاف الحسون (٢٠٢١) أن المشاريع الريادية بالمملكة كذلك تواجه مشكلات في الإجراءات الطويلة والمعقدة التي تتبعها مؤسسات التمويل للحصول على التمويل، ونقص

الضمانات الكافية للحصول على التمويل، وارتفاع المخاطر بأنواعها التسويقية والتمويلية، وارتفاع أسعار الفائدة وهامش الربح من مؤسسات التمويل، فتبسيط الإجراءات الحكومية واستقرار الأطر القانونية والتنظيمية تعد من أهم التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى ذلك، يعتمد التمويل في المملكة بشكل كبير على المصارف، حيث تعتمد السعودية بشكل كبير على التمويل المصرفي، حيث تمثل الأسهم نسبة ٧٨٪ من القيمة السوقية المحلية. هذا يشير إلى ضرورة تنويع مصادر التمويل لتحقيق استقرار اقتصادي أكبر، وكذلك هناك تحديات في تطوير البنية التحتية للرقمنة، حيث يتجه القطاع المالي نحو الرقمنة بشكل متسارع، ومع ذلك هناك حاجة لتحسين استخدام هذه التقنيات وتعزيز الدفع الإلكتروني وتعزيز البنية التحتية لتحقيق مجتمع غير نقدي، كما أن الثقافة المالية في المملكة ما زالت منخفضة، وهناك حاجة إلى تعزيز التوعية المالية وتعليم الأفراد حول أهمية التخطيط المالي والادخار (شركة ثمار، ٢٠٢٣). وهذا هذا الاعتماد الكبير على التمويل المصرفي يحد من فرص الحصول على التمويل للمشاريع الريادية، خاصة في مراحلها المبكرة.

علاوة على ذلك، يواجه رواد الأعمال العديد من التحديات والمعوقات التي تؤثر بشكل مباشر على مسار نجاحهم وعلى نجاح مشاريعهم الريادية وهو ما يتضمن التحديات في التخطيط والإعداد من المراحل الأولى حتى فترة التشغيل والاندماج في السوق، ورغم وجود الاختلاف الكبير بين بيئات العمل ونوعية المشاريع الريادية والعديد من العوامل الأخرى إلا أن التمويل المالي يعد أحد أبرز التحديات التي تواجه قطاع ريادة الأعمال، كما تعد التكنولوجيا من العوامل التي تساعد في دفع تطور وتميز الأعمال الريادية إلا أن التطور السريع في المجال التكنولوجي يشكل تحدياً لرواد الأعمال لما يصاحبه من زيادة في التكاليف التشغيلية والعمل على تطوير المنتجات والخدمات من أجل مواكبة هذا النمو والتغير السريع (شركة ثمار، ٢٠٢٥).

في ظل هذه التحديات، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية أساسية تتمثل في كيفية تطوير استراتيجية فعالة لإنشاء منصة إلكترونية تعتمد على التمويل التشاركي، بحيث تلبي احتياجات المشاريع الريادية في المملكة، وتسهم في تحقيق الاستفادة المالية لهذه المشاريع.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة على المستوى النظري والتطبيقي في النقاط التالية:

• الأهمية النظرية:

١. تكتسب الدراسة أهميتها العلمية من خلال تركيزها على إثراء الأدبيات النظرية حول موضوع التمويل التشاركي كأحد أهم الأدوات الحديثة لدعم المشاريع الريادية، فهو يوفر بديلاً عن التمويل التقليدي ويتيح فرص أكبر للمشاريع الجديدة للحصول على الدعم المالي.

٢. التركيز على دعم المشاريع الريادية والتي تلعب دور رئيس في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل وتعزيز الابتكار، كما توفر بيئة ملائمة لرواد الأعمال لبناء شبكات دعم تتيح لهم التوسع والنمو في الأسواق.

٣. أهمية تعزيز الاستدامة المالية كعنصر أساس لضمان استمرار المشاريع الريادية وتحقيق النجاح طويل الأمد، بما يعزز من قدرة المشاريع الريادية على الصمود ومواجهة التحديات الاقتصادية، ودعم الاستقرار والنمو على المدى البعيد.

٤. تقدم الدراسة إضافة حديثة في مجال التمويل التشاركي وريادة الأعمال بما يدعم المكتبات العربية وبخاصة المكتبة السعودية، والعمل على سد الفجوة البحثية التي تتعلق بمدى تأثير المنصات الإلكترونية القائمة على التمويل التشاركي على الاستدامة المالية للمشاريع الريادية.

• الأهمية التطبيقية:

١. تنبع أهمية الدراسة العملية من خلال تقديمها لمقترح استراتيجي يمكن تطبيقه عملياً لتطوير منصة إلكترونية تعتمد على التمويل التشاركي لدعم المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية وتعزيز الاستدامة المالية.

٢. يمكن أن توفر نتائج الدراسة حلولاً مبتكرة تدعم المشاريع الريادية، بما يعزز قدرة رواد الأعمال على الوصول إلى مصادر تمويل مستدامة دون الحاجة إلى اللجوء لطرق التمويل التقليدية.

٣. قد تسهم الدراسة في تعزيز الاستدامة المالية للمشاريع الريادية، مما يقلل من معدل الفشل المحتملة في المراحل المبكرة لنمو المشاريع.

٤. يؤمل أن تقيد الدراسة الجهات التنظيمية وصُناع القرار في تصميم السياسات الداعمة لمنصات التمويل التشاركي، بما يُعزز من بيئة ريادة الأعمال والاستثمار.

٥. تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي من شأنها دعم المؤسسات المالية والتكنولوجية في تطوير نماذج أعمال جديدة وتواكب تطورات التكنولوجيا المالية والاقتصاد الرقمي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

١. التعرف على واقع استخدام التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية بالمملكة العربية السعودية.

٢. تحديد الأهمية النسبية لدعم المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية.

٣. إلقاء الضوء على الأهمية النسبية للاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية.

٤. الكشف عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠١) بين استخدام التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية ودعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية.

٥. وضع تصور مقترح لتطوير منصة الكترونية معتمدة على التمويل التشاركي لدعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما واقع استخدام التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية بالمملكة العربية السعودية؟
٢. ما الأهمية النسبية لدعم المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية؟
٣. ما الأهمية النسبية للاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية؟
٤. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠١) بين استخدام التمويل التشاركي في المنصات الالكترونية ودعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية؟
٥. ما التصور المقترح لتطوير منصة الكترونية معتمدة على التمويل التشاركي لدعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية؟

المنطلقات النظرية للدراسة:

ترتكز الدراسة الحالية على مجموعة من النظريات التي توفر تفسيراً علمياً لدور التمويل التشاركي في دعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية، وتسهم هذه النظريات في بناء إطار معرفي متين لفهم كيفية تطوير منصة إلكترونية فعالة قائمة على التمويل التشاركي، بما يحقق الاستدامة المالية للمشاريع الناشئة. ومن أبرز هذه النظريات:

• نظرية الموارد Resource- Based View:

تُعد نظرية الموارد من المنظورات الأساسية في تفسير آليات تحقيق الميزة التنافسية داخل المؤسسات، حيث تفترض أن القدرات الجوهرية والموارد المتاحة للمؤسسة تلعب دوراً حاسماً في تحديد استراتيجياتها وتعزيز استدامتها. فوفقاً لهذه النظرية، فإن قدرة المؤسسة على إدارة وتوظيف مواردها النادرة وغير القابلة للاستتساخ يُعزز من تفوقها التنافسي في الأسواق، وتشير الأدبيات

إلى أن تحقيق ميزة تنافسية مستدامة يتطلب موارد ذات قيمة مرتفعة، يصعب تقليدها، وتدعم عمليات الابتكار والتطوير داخل المؤسسة (طالب والبناء، ٢٠١٢، ص. ١٨٩).

وفي سياق الدراسة الحالية، تسهم هذه النظرية في توضيح أهمية امتلاك المنصة الإلكترونية المقترحة لموارد تقنية وتنظيمية متقدمة، مما يعزز قدرتها على تقديم خدمات تمويل تشاركي ذات كفاءة واستدامة، وبالتالي دعم المشاريع الريادية بشكل فعال.

• نظرية الفرص الريادية Entrepreneurial Opportunity Theory:

يؤكد جوزيف شومبيتر أن ريادة الأعمال تعتمد على القدرة على خلق فرص جديدة من خلال الابتكار، حيث يساهم رواد الأعمال في تحويل الأسواق عبر تطوير منتجات وخدمات غير مسبقة، ووفقاً لهذا المنظور، فإن المؤسسات التي لا تمتلك القدرة على إعادة تشكيل نماذجها التشغيلية وابتكار أساليب إنتاج جديدة ستواجه تحديات في البقاء والاستمرار (بيكيرز، ٢٠١٩، ص. ٣٣). وقد تناولت الدراسات العربية هذه النظرية عند تحليل ديناميكيات المشاريع الناشئة، حيث تبين أن الابتكار يُعد المحرك الأساسي للنشاط الاستثماري، مما يؤدي إلى تغييرات دورية في حجم الاستثمارات وإمكانات تمويلها، مما يؤثر على دورات الأعمال بشكل مباشر (الصرن، ٢٠٠٤، ص. ٦٤٣).

وتُعد هذه النظرية حجر الأساس في تطوير المنصة الإلكترونية المقترحة، حيث تعزز أهمية توفير بيئة تتيح لرواد الأعمال اكتشاف واستغلال الفرص الاستثمارية عبر التمويل التشاركي، مما يساهم في تحفيز الابتكار وضمان استدامة المشاريع الريادية.

• نظريات الشمول المالي Financial Inclusion Theories:

ويتفرع مفهوم الشمول المالي إلى عدة نظريات تفسر كيفية دمج الأفراد والمؤسسات في المنظومة المالية الرسمية، ومن أبرزها: نظرية المنفعة العامة للشمول المالي التي تفترض أن توسيع نطاق الشمول المالي يعود بالفائدة على المجتمع ككل، حيث تستفيد مختلف الفئات من

الخدمات المالية، بغض النظر عن اختلافاتها الاقتصادية أو الاجتماعية، كما تشير إلى أن تدخل الحكومات لدعم تكاليف تقديم هذه الخدمات يُعزز انتشارها، مما يسهم في تحقيق الاستدامة المالية على نطاق واسع، بينما نظرية جذب المستبدين طوعياً للشمول المالي فهي تركز على معالجة الأسباب التي تدفع بعض الأفراد أو المؤسسات إلى العزوف عن التعامل مع القنوات المالية الرسمية، وتقدم استراتيجيات لإعادة دمجهم في النظام المالي دون الحاجة إلى تدخل حكومي مباشر، وبدلاً من تقديم الدعم المالي، تعتمد هذه النظرية على تعزيز الثقة في المؤسسات المالية، وتحفيز المستبدين على العودة للاستفادة من الخدمات المصرفية، في حين أن نظرية الفئات الأولى بالرعاية للشمول المالي تسلط الضوء على استهداف الفئات الأكثر احتياجاً للخدمات المالية، مثل أصحاب المشاريع الصغيرة والناشئة، لتقليل معدلات الاستبعاد المالي، وتفترض أن تخصيص موارد مالية وبرامج دعم لهذه الفئات يمكن أن يسهم بشكل مباشر في دمجهم في الاقتصاد الرسمي، مما يعزز فرصهم في الحصول على التمويل وتحقيق الاستدامة المالية (حسنين، ٢٠٢٣، ص. ٢٨١-٢٨٢).

مما سبق، توفر هذه النظريات إطاراً مناسباً لتطوير استراتيجية المنصة الإلكترونية المقترحة، حيث تساعد في تصميم آليات تمويل تشاركي تضمن دمج رواد الأعمال في المنظومة المالية الرسمية، مما يعزز من استدامة مشاريعهم ويضمن استمرار نموها في بيئة ريادية متكاملة.

حدود الدراسة:

تتضمن الدراسة الحدود الرئيسة التالية:

- **الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة الحالية على تقديم استراتيجية مقترحة لتطوير منصة إلكترونية تعتمد على التمويل التشاركي لدعم المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية وتعزيز الاستدامة المالية.

- **الحدود البشرية:** ستشمل الدراسة عينة من رواد الأعمال وأصحاب المشاريع بالمملكة العربية السعودية ممكن يعتمدون على التمويل التشاركي في تطوير مشاريعهم الريادية.
- **الحدود المكانية:** سيتم تطبيق الدراسة ضمن سياق بيئة ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمنية:** سوف يتم إجراء الدراسة خلال العام الدراسي الجاري ٢٠٢٥م.

مصطلحات الدراسة:

تتضمن الدراسة المصطلحات الرئيسة التالية:

• الاستراتيجية المقترحة:

عرف "كومار" (Kumar, 2019, p. 7) الاستراتيجية المقترحة على أنها "خطة شاملة طويلة الأجل تحدد اتجاه المنظمة ونطاق عملها لتحقيق أهدافها المستقبلية، مع التركيز على استغلال الموارد والكفاءات الداخلية للتكيف مع التغيرات البيئية، وتقليل المخاطر، وتلبية توقعات أصحاب المصلحة".

كما تُعرف الاستراتيجية المقترحة بأنها "مجموعة من المبادئ والقواعد المرتبطة بمجال معين، وتساعد الأفراد المرتبطين بها من اتخاذ القرارات المناسبة بناءً على مجموعة من الخطط الدقيقة، والتي تعتمد على وضع الاستراتيجيات الصحيحة للوصول إلى تحقيق نتائج ناجحة" (مرزوق، ٢٠١٨، ص. ١٦٥).

وتُعرف الاستراتيجية المقترحة إجرائيًا بأنها الخطة المنهجية التي يتم سيتم وضعها في سياق الدراسة الحالية لتطوير منصة إلكترونية تعتمد على التمويل التشاركي، بهدف تعزيز كفاءة تمويل المشاريع الريادية في المملكة العربية السعودية.

• المنصة الإلكترونية:

عرف عرفات (٢٠٢٤، ص. ٦) المنصة الإلكترونية بأنها "نموذج قائم على استخدام التكنولوجيا، يسمح لعدة مشاركين من منتجين ومستهلكين بالاتصال من خلاله، والتفاعل مع بعضهم البعض، إما لأغراض اجتماعية أو تعليمية أو تجارية، أو بهدف التسلية".

كما أشار "فو وآخرون" (Fu, et al., 2018, P. 232) إلى المنصات الإلكترونية بأنها "منصات تعمل كأسواق ذات جانبيين تسمح للوكلاء من البائعين والمشتريين بالتواصل والانتقال بين جانبي السوق".

وتُعرف المنصة الإلكترونية إجرائيًا بأنها هي بيئة رقمية يتم تصميمها لتيسير عمليات التمويل التشاركي، حيث تعمل على الربط بين رواد الأعمال والممولين من خلال تقنيات رقمية متقدمة، بما يحقق الكفاءة والشفافية في تمويل المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية.

• التمويل التشاركي:

عرف أحمد (٢٠٢٣، ص. ١٠١) التمويل التشاركي بأنه "صيغة من صيغ التمويل، والتي تتم عن طريق حشد عدد من الجمهور عبر منصات إلكترونية على شبكة الإنترنت، بغرض الحصول على التمويل اللازم للمشاريع والأنشطة، من خلال عدة أساليب مثل الأسهم والقروض، وذلك خلال فترة زمنية محددة".

كما عرف "دالجرين وآخرون" (Dahlgren, et al., 2021, P. 12) التمويل التشاركي بأنها "نمط التمويل الذي يوفر الرابط بين المستثمرين الذين يمتلكون رأس المال ورجال الأعمال الذين يقدمون السلع والخدمات".

ويُعرف التمويل التشاركي إجرائيًا بأنه هو نموذج تمويلي رقمي جديد يتيح للأفراد والشركات المساهمة تمويل المشاريع الريادية من خلال المنصة الإلكترونية، سواء أكان ذلك على شكل استثمارات مباشرة أو قروض جماعية، وذلك لتمكين رواد الأعمال بالمملكة العربية السعودية من الوصول لمصادر تمويل غير تقليدية تُعزز من فرص نجاح مشاريعهم.

• المشاريع الريادية:

عرف "الشيخ والبدرات" (Al-Shaikh & Al-bderat, 2023, P. 610-611) المشاريع الريادية بأنها "مشاريع ذات قيم إبداعية وأفكار إبداعية لإنشاء مشروع جديد يتم من خلاله إطلاق منتجات جديدة أو تطوير المنتجات الحالية وتحسينها بطريقة مبتكرة تساهم في نقل الموارد الاقتصادية من مستوى إنتاج منخفض إلى مستوى إنتاج مرتفع".

كما عرف الصاوي (٢٠٢٢، ص. ١٩٨٢) المشاريع الريادية بأنها "مجموعة من العمليات التي تبدأ من القدرة على إيجاد حلول ابتكارية لمشكلات مجموعة من الأفراد، والبدء في تنفيذ هذه الحلول من خلال إنشاء مؤسسة تستقطب كوادرات ذات عقول مميزة والقدرة على التطوير والنمو باستمرار من خلال إضافة تحسينات دائمة ومستمرة".

وتُعرف المشاريع الريادية إجرائيًا بأنها هي المشاريع الناشئة والمبتكرة التي يتم إطلاقها وريادتها من قبل رواد الأعمال بالمملكة العربية السعودية، والتي تحتاج إلى الدعم المالي لضمان استمراريتها ونموها من خلال نموذج التمويل التشاركي.

• الاستدامة المالية:

عرف "رازا وآخرون" (Raza, et al., 2020, P. 891) الاستدامة المالية بأنها "التوافق طويل الأمد بين نمو الإيرادات والخطط التشغيلية والمالية المعتمدة من خلال التوازن بين النمو العالي والمخاطر المالية العالية".

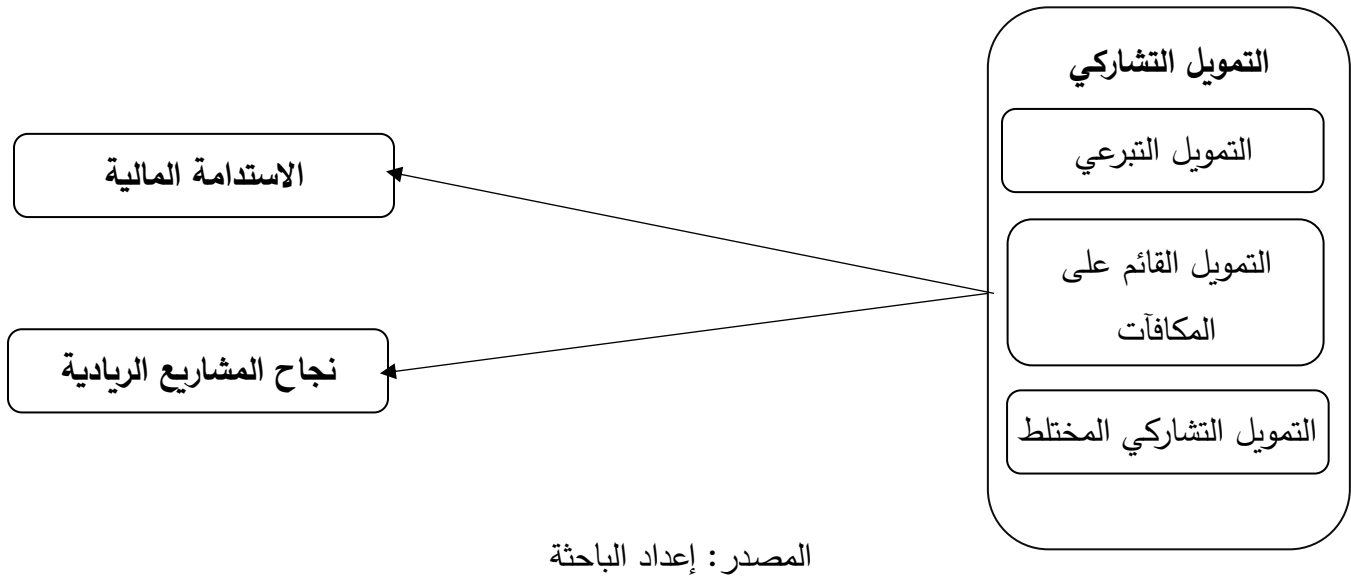
كما عرف يغمور (٢٠٢٢، ص. ٦٧٨) الاستدامة المالية بأنها "قدرة المؤسسة على تنويع مواردها المالية واستدامتها من خلال مجموعة من المداخل والمشروعات الاستثمارية التي تضمن تحقيق رسالتها وغايتها الاستراتيجية، وتحسين وتطوير جودة نظمها الإدارية، وتدعيم ميزتها التنافسية".

وتُعرف الاستدامة المالية إجرائيًا بأنها قدرة المشاريع الريادية على تحقيق الاستقرار المالي الذي يضمن استمراريته ونموها على المدى الطويل، من خلال مصادر التمويل المستقرة والمتنوعة.

فرضيات الدراسة:

١. الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على "لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التشاركي على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية"، ويندرج منها عدد من الفرضيات الفرعية وتتمثل في الآتي: -
 - لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التبرعي على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية.
 - لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل القائم على المكافآت على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية.
 - لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التشاركي المختلط على الاستدامة المالية بالمملكة العربية السعودية.
٢. الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على "لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التشاركي على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية"، ويندرج منها عدد من الفرضيات الفرعية وتتمثل في الآتي: -
 - لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التبرعي على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية.
 - لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل القائم على المكافآت على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية.
 - لا يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) للتمويل التشاركي المختلط على نجاح المشاريع الريادية بالمملكة العربية السعودية.

نموذج الدراسة:



الإطار النظري

يشهد العالم حالياً مجموعة من التحديات والتهديدات والتحولت الكبيرة، بالإضافة إلى ثورة علمية ومعرفية وتقنية أثرت على جميع جوانب الحياة، فقد اجتاحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مختلف القطاعات المجتمعية، مما جعل المجتمعات تعيش في عصر يتميز بعولمة الاقتصاد والثقافة، فضلاً عن الانفجار المعرفي والتقدم التكنولوجي، وهذا العصر يتسم بالتغير السريع والمستمر في جميع المجالات، بما في ذلك عملية تنمية المجتمعات التي لا يمكن أن تكون بمعزل عن هذه المتغيرات المتلاحقة، وفي الآونة الأخيرة أصبحت التنمية المستدامة محور اهتمام عالمي، وأحد أولويات الأجندة الدولية؛ حيث تُعقد من أجلها مؤتمرات محلية وإقليمية وعالمية (محمد، ٢٠٢٤، ص. ٤١٤).

أسهمت التغيرات التكنولوجية السريعة في تعزيز الاقتصاد والأعمال، مما أدى إلى انتشار الأتمتة والتحول الرقمي في مختلف المجالات، ويهدف هذا التحول إلى تحديث طرق إنجاز الأعمال إلكترونياً، مما أضاف قيمة جديدة للعمليات التجارية وزاد من كفاءتها، وفي هذا السياق أصبح تخصص إدارة الأعمال بحاجة إلى تطوير مستمر لمواكبة العصر الرقمي ومتطلباته

الحديثة، ولم تعد المهارات التقليدية كافية، بل أصبح من الضروري الإلمام بالتقنيات الرقمية والتحليلية، ويتطلب سوق العمل الحالي مهارات متقدمة في مجالات البيانات والذكاء الاصطناعي والتجارة الإلكترونية، لذا أصبح التحول الرقمي عنصرًا أساسيًا في تشكيل مستقبل الأعمال والوظائف (جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٢٥).

في العصر الرقمي الحالي، يزداد الطلب على ريادة الأعمال الرقمية بشكل غير مسبوق، ولم تعد هذه الريادة تقتصر على الاجتماعات الافتراضية أو استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، بل أصبحت جزءًا أساسيًا من جميع عمليات المؤسسات، بدءًا من الاتصالات وصولًا إلى تقديم الخدمات، مما يساهم في دعم التحول الرقمي وتعزيز الميزة التنافسية، ويتطلب هذا الأمر وضع استراتيجية رقمية شاملة تعتمد على التفكير الرقمي، مما يسهل إنشاء بيئة رقمية متكاملة، ويتجلى دور المنصات الإلكترونية المعتمدة على التمويل التشاركي التي تتيح فرصًا لدعم المشاريع الريادية من خلال جمع الموارد المالية بطرق مبتكرة (محروس وحماده، ٢٠٢٣، ص ٣٩٦).

يشهد العالم تحولات وتحديات كبيرة نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية؛ حيث أثرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مختلف القطاعات، مما أدى إلى عولمة الاقتصاد والثقافة وتسارع التغيرات في جميع المجالات، بما في ذلك التنمية المستدامة التي أصبحت محور اهتمام عالمي، كما ساهمت التكنولوجيا في تعزيز الاقتصاد من خلال الأتمتة والتحول الرقمي، مما أوجب تطوير إدارة الأعمال لتلبية متطلبات العصر الرقمي، ويتزايد الطلب على ريادة الأعمال الرقمية، التي أصبحت جزءًا أساسيًا من العمليات المؤسسية، مما يستدعي وضع استراتيجيات رقمية شاملة وتوفير الدعم عبر منصات التمويل التشاركي لدعم المشاريع الريادية.

متطلبات تطوير المنصات الإلكترونية في ريادة الأعمال الرقمية

لتحقيق تقدم في تطوير المنصات الإلكترونية في مجال ريادة الأعمال الرقمية يجب توافر مجموعة من العوامل الأساسية التي تعزز بيئة الابتكار وتدعم المشاريع الريادية، ومن أبرز هذه المتطلبات (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ٢٠٢١، ص ٤):

- تعزيز فعالية المجتمع الرقمي الريادي: من خلال تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، ودعم الأفكار والمشاريع الرقمية.
 - تطوير الكوادر والمواهب الرقمية: عبر تنفيذ برامج تدريبية متخصصة تربط بين المواهب التقنية ورواد الأعمال.
 - توفير البيانات والمنصات الرقمية: من خلال تمكين رواد الأعمال من الوصول إلى البيانات الحكومية والخاصة، وتطوير منصات للبيانات المفتوحة.
 - إنشاء معامل الابتكار والدعم التقني: من خلال تأسيس بيئة حاضنة تشمل حاضنات الأعمال والمسرّعات، مما يسهل الوصول إلى التقنيات الحديثة.
 - تحفيز البحث والتطوير الرقمي: عبر تسريع مشاريع الأبحاث العلمية وتوجيه مسارات البحث في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات.
 - تيسير الوصول للأسواق المحلية والعالمية: من خلال وضع آليات تضمن استدامة المشاريع الرقمية وتحويلها إلى حلول تجارية قابلة للتوسع.
 - تسهيل الحصول على التمويل: عبر توفير خيارات تمويلية متنوعة للمشاريع الرقمية الناشئة، بالتعاون مع القطاعين الحكومي والخاص.
- تتطلب ريادة الأعمال الرقمية في الجامعات مجموعة من العوامل الأساسية التي تساهم في تطوير المنصات الإلكترونية، ومن بين هذه العوامل نجد قاعدة المعرفة الرقمية التي توفر بيانات هامة لدعم الأنشطة الريادية، بالإضافة إلى بيئة الأعمال الرقمية التي تعزز الابتكار وتنمية المهارات، ولتحقيق التحول الرقمي وتعزيز ريادة الأعمال داخل الجامعات لتحقيق ريادة الأعمال الرقمية، هناك مجموعة من المتطلبات الأساسية:
- **المتطلبات التكنولوجية والتنظيمية:** تتضمن ضرورة توفير بنية تحتية رقمية متطورة، وإنشاء مراكز للمعلومات، وتوفير منصات رقمية وحدائق للعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى الحاضنات التكنولوجية التي تعزز الابتكار.

- **المتطلبات البشرية:** تتطلب وجود أعضاء هيئة تدريس مؤهلين، وكوادر قادرة على تحليل احتياجات السوق، مع إعداد رواد أعمال رقميين يمتلكون المهارات الضرورية، فضلاً عن قيادات تدعم الثقافة الريادية.

- **المتطلبات التسويقية:** تشمل تطوير استراتيجيات تسويق الخدمات الجامعية، وتعزيز التعاون مع المؤسسات البحثية والجهات الداعمة، وإقامة شراكات مع العلامات التجارية والمستثمرين، مع التركيز على الترويج الفعّال للمشروعات الريادية (محروس وحماده، ٢٠٢٣، ص. ٤٣٤-٤٨٢-٤٨٣).

يتطلب تطوير المنصات الإلكترونية في مجال ريادة الأعمال الرقمية وجود عوامل أساسية تعزز بيئة الابتكار وتدعم المشاريع الريادية، ومن أبرز هذه العوامل: تعزيز ثقافة الابتكار، وتطوير المهارات الرقمية من خلال برامج تدريبية متخصصة، وتوفير البيانات والمنصات الرقمية، وإنشاء معامل الابتكار، بالإضافة إلى تحفيز البحث والتطوير، كما يتطلب الأمر تسهيل الوصول إلى الأسواق وتوفير التمويل بالتعاون مع القطاعين الحكومي والخاص، وتتطلب ريادة الأعمال الرقمية توافر متطلبات تكنولوجية، مثل بنية تحتية متطورة وحاضنات تكنولوجية، بالإضافة إلى متطلبات بشرية تشمل كوادر مؤهلة ورواد أعمال رقميين، كما يجب أن تتضمن المتطلبات التسويقية استراتيجيات ترويج فعالة والتعاون مع المؤسسات البحثية والمستثمرين.

تحديات تطوير المنصات الإلكترونية في ريادة الأعمال الرقمية

تواجه ريادة الأعمال الرقمية مجموعة من التحديات المتعلقة بتطوير المنصات الإلكترونية، مما يعيق تحقيق التكامل الرقمي ويسهل العمليات المالية والإدارية، ومن أبرز هذه التحديات (البراشدية، ٢٠٢١، ص. ٩):

- عدم حصول مزودي خدمات الهاتف المحمول والبنوك على التراخيص اللازمة لإنشاء محافظ إلكترونية، مما يحد من إمكانية تسهيل تداول العمليات المالية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية.

- غياب القوانين والتشريعات الخاصة بريادة الأعمال الرقمية، مما يؤدي إلى عدم وضوح الإطار القانوني الذي ينظم هذا المجال.
- صعوبة الحصول على الموافقات والتراخيص الضرورية للبنية التحتية، مما يؤخر تطوير الآليات والتطبيقات الإلكترونية المطلوبة.
- ضعف إدماج الجهات المعنية في عمليات التشغيل، مما يؤثر سلبًا على كفاءة وفعالية المنصات الإلكترونية.

تواجه المنصات الإلكترونية في مجال ريادة الأعمال الرقمية مجموعة من التحديات التي تؤثر على كفاءتها واستدامتها، ومن أبرز هذه التحديات (الاسكوا، ٢٠٢١، ص. ٢١: ٢٣):

(أ) **البنية التحتية الرقمية:** تعاني من ضعف في شبكات الاتصالات وارتفاع تكاليف خدمات الإنترنت، مما يؤثر سلبًا على قدرة المستخدمين على الوصول إلى المنصة بسهولة.

(ب) **التحديات التقنية:** تشمل قضايا مثل تأمين البيانات وضمان موثوقية العمليات المالية، بالإضافة إلى تطوير واجهات استخدام تفاعلية وسهلة لضمان تجربة مستخدم سلسة.

(ت) **الإطار القانوني والتنظيمي:** يفتقر إلى وجود تشريعات واضحة تنظم التمويل التشاركي، مما قد يعيق انتشار المنصة ويقلل من ثقة المستخدمين بها.

(ث) **الثقة والأمان:** يحتاج المستخدمون إلى ضمانات لحماية استثماراتهم، مما يتطلب وجود أنظمة تحقق قوية وآليات شفافة لإدارة المخاطر المالية.

(ج) **التكامل مع أنظمة الدفع الإلكتروني:** يعد توفير حلول دفع آمنة وسهلة الاستخدام عاملاً حاسماً في نجاح المنصة، خاصة في ظل تفاوت انتشار الخدمات المالية الرقمية.

(ح) **نشر الوعي وثقافة التمويل التشاركي:** قد يواجه رواد الأعمال والمستثمرون صعوبة في تبني مفهوم التمويل التشاركي، مما يستدعي جهوداً توعوية لتعزيز الثقة في هذا النموذج.

تواجه ريادة الأعمال الرقمية مجموعة من التحديات التي تعيق تطوير المنصات الإلكترونية، ومن أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية، وغياب التشريعات المنظمة، وصعوبة

الحصول على التراخيص، مما يؤثر سلبًا على التكامل الرقمي وكفاءة العمليات المالية والإدارية، كما تشمل التحديات التقنية تأمين البيانات وتحسين تجربة المستخدم، بالإضافة إلى ضعف الثقة في التمويل التشاركي نتيجة لعدم وجود أطر قانونية واضحة، ولضمان نجاح هذه المنصات من الضروري تعزيز شبكات الاتصال، وتوفير حلول دفع آمنة، وزيادة الجهود التوعوية لتعزيز ثقة المستخدمين في النماذج الرقمية الحديثة.

دور المنصات الإلكترونية في دعم المشاريع الريادية

تعتبر زيادة الأعمال الرقمية عنصرًا أساسيًا في تعزيز الاقتصاد الرقمي وتحفيز الابتكار؛ حيث تدعم المشاريع الريادية في مختلف مراحلها، بدءًا من توليد الأفكار والبحث المتخصص، وصولًا إلى تطوير المشاريع واستدامتها حتى تتحول إلى فرص تجارية ناجحة، ومن أبرز العوامل التي تعزز الاقتصاد الرقمي القائم على زيادة الأعمال الرقمية هو تشجيع وتطوير نماذج الأعمال الرقمية الجديدة، وتأسيس الشركات الناشئة، مع توفير الحوافز لجذب الاستثمارات التقنية، وبالإضافة إلى ذلك يسهم هذا الاتجاه في خلق فرص عمل جديدة، وتوطين التقنيات، وتقليل المخاطر المستقبلية من خلال تطوير الكفاءات الرقمية والخدمات المبتكرة، مما يعزز استدامة الاقتصاد الرقمي (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ٢٠٢١، ص.٤).

أصبحت المنصات الإلكترونية من العوامل الحاسمة في نجاح المشاريع الريادية؛ حيث تفتح آفاقًا واسعة للنمو والتوسع في الأسواق المحلية والعالمية؛ حيث تقدم مجموعة من المزايا التي تساهم في انتشارها ونجاحها، ومن أبرز هذه المزايا (غندور وطايبي، ٢٠٢٢، ص.١١٢٣):

(١) **المرونة وسهولة الإدارة:** تتيح إمكانية تشغيل وإدارة المشاريع الرقمية من أي مكان، دون الحاجة إلى مقر فعلي، بشرط توفر اتصال قوي بالإنترنت.

(٢) **الوصول إلى العملاء:** تساهم في توسيع قاعدة المستهلكين من خلال منصات التجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

(٣) **التسويق الرقمي الفعال:** تساعد في الترويج للمنتجات والخدمات بسرعة وكفاءة عبر الإنترنت، مما يعزز من القدرة التنافسية.

٤) خفض التكاليف التشغيلية: تقلل من الحاجة إلى البنية التحتية التقليدية، مما يمكن أصحاب المشاريع من تقليل النفقات.

٥) تعزيز الإنتاجية وتحقيق الأرباح: توفر أدوات إلكترونية تسهم في تحسين الأداء وزيادة العائدات المالية.

تعتبر زيادة الأعمال الرقمية عنصراً أساسياً في تعزيز الاقتصاد الرقمي وتحفيز الابتكار؛ حيث تدعم المشاريع الريادية منذ مرحلة الفكرة وحتى الوصول إلى الاستدامة، كما تساهم في خلق فرص عمل وجذب الاستثمارات في المجال التقني، وتلعب المنصات الإلكترونية دوراً حيوياً في نجاح هذه المشاريع، نظراً لما تقدمه من مرونة في الإدارة، وسهولة الوصول إلى العملاء، وفعالية في التسويق، وبالإضافة إلى ذلك تساهم في تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الإنتاجية، مما يساعد على تحقيق الأرباح وضمان استدامة الاقتصاد الرقمي.

دور التمويل التشاركي في دعم المشاريع الريادية

تعتبر عمليات التمويل التشاركي تحولاً جذرياً في عالم الاستثمارات؛ حيث تم ابتكار طرق جديدة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الاكتتاب والاقتراض الإلكتروني من الجمهور باستخدام التقنيات الحديثة مثل البلوك تشين، وهذا يأتي كبديل للمؤسسات التقليدية التي كانت تعتمد على الاكتتاب العام والخاص أو الاقتراض من المؤسسات المالية التقليدية، والتي كانت تُعتبر الوسيلة الوحيدة للحصول على الدعم والتمويل اللازم لبدء المشاريع الناشئة، ويُعد التمويل التشاركي آلية مبتكرة وإبداعية لدعم مشاريع ريادة الأعمال، مما يعكس أهميته المتزايدة في هذا المجال (توكل، ٢٠٢٣، ص. ٩٩).

يعتبر التمويل التشاركي الإلكتروني من الأدوات الحديثة البارزة التي تدعم المشاريع الريادية؛ حيث يتيح لرواد الأعمال الحصول على التمويل المطلوب من خلال منصات إلكترونية، دون الحاجة إلى الاعتماد على البنوك التقليدية أو المستثمرين الكبار، ويتميز بتوفير مصادر تمويل مرنة، مما يساعد في تقليل التكاليف المالية للمشاريع الناشئة، خاصة في مراحلها الأولى، كما يساهم في تسهيل عمليات الإنتاج والتوسع، نظراً لاعتماده على الجهد الجماعي للأفراد، مما

يقلل من القيود المفروضة من قبل الجهات الممولة التقليدية، ويعزز التمويل التشاركي الابتكار؛ حيث يمكن رواد الأعمال من الحفاظ على حقوقهم الفكرية والتجارية مع توفير الدعم المالي اللازم لتطوير مشاريعهم (أبو أمونه، ٢٠١٨، ص. ٣٧٣-٣٧٤).

تُعتبر برامج التمويل الموجه من العوامل الأساسية التي تدعم المشاريع الريادية؛ حيث تلعب دوراً كبيراً في تحويل نتائج الأبحاث العلمية والتقنية إلى مشاريع قابلة للتطبيق والاستثمار، ويهدف هذا التمويل إلى إنشاء روابط بين المنتجات البحثية والمؤسسات في القطاعين الحكومي والخاص، مما يعزز فرص تحويل الأفكار الابتكارية إلى مشاريع ناجحة، كما يساهم في تنسيق الجهود الوطنية لإيجاد حلول للتحديات التي يواجهها رواد الأعمال، من خلال توفير الموارد المالية الضرورية لضمان استدامة المشاريع الريادية وتعزيز دورها في الاقتصاد الرقمي (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ٢٠٢١، ص. ٩).

يُعتبر التمويل التشاركي ثورة حقيقية في مجال الاستثمارات؛ حيث يتيح لرواد الأعمال فرصاً جديدة لتمويل مشاريعهم بعيداً عن البنوك التقليدية، من خلال منصات إلكترونية تستخدم تقنيات متطورة مثل البلوك تشين، ويتميز هذا النوع من التمويل بالمرونة وانخفاض التكاليف المالية، مما يسهل عمليات الإنتاج والتوسع، بالإضافة إلى دعمه للابتكار من خلال تمكين رواد الأعمال من الحفاظ على حقوقهم الفكرية، كما تلعب برامج التمويل الموجه دوراً أساسياً في تحويل الأبحاث العلمية إلى مشاريع قابلة للاستثمار، مما يعزز استدامة المشاريع الريادية ويساهم في نمو الاقتصاد الرقمي.

أهمية التمويل التشاركي في تعزيز الاستدامة المالية:

يُعتبر التمويل التشاركي من القنوات الواعدة لدعم التنمية المستدامة؛ حيث يلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي من خلال تقليل الفقر، وخلق فرص العمل، وتعزيز الأمن المالي والاجتماعي، كما يساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال توفير خيارات تمويلية مرنة تدعم المشاريع الصغيرة والناشئة، مما يساهم في جذب الاستثمارات واستقطاب الموارد المالية، وتُعتبر المنصات الإلكترونية الحديثة من أبرز الأدوات التي تعزز هذا النموذج؛ حيث توفر بيئة

استثمارية مبتكرة تُساعد في تعزيز الاستدامة المالية للمشاريع الريادية (أحلام وموارد، ٢٠٢٢، ص.٦٥٤).

يعتبر التمويل التشاركي من الحلول التمويلية الحديثة البارزة التي تعزز استدامة المشاريع الناشئة؛ حيث يقدم بدائل مرنة وفعالة مقارنة بالتمويل التقليدي، ويسهم التمويل التشاركي في توفير بيئة استثمارية داعمة للمشاريع الريادية، مما يعزز فرص نجاحها واستمراريتها في السوق، وتبرز أهميته في عدة جوانب منها (توكل، ٢٠٢٣، ص.١٠٠):

- **انخفاض تكلفة التمويل:** يتم جمع الأموال مباشرة من المستثمرين المهتمين، مما يلغي الحاجة إلى وسطاء ماليين.
- **مرونة الاستثمار:** توفر منصات التمويل التشاركي فرصًا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي غالبًا ما تواجه تحديات في الحصول على التمويل التقليدي.
- **دعم الابتكار:** يجذب هذا النوع من التمويل المستثمرين نحو المشاريع ذات الأفكار الإبداعية، مما يعزز من ريادة الأعمال والقدرة التنافسية.
- **توسيع قاعدة المستثمرين:** يتيح لرواد الأعمال الوصول إلى عدد كبير من المستثمرين المحتملين على مستوى العالم.
- **تعزيز الاستدامة المالية:** يوفر تمويلًا مستدامًا يساعد الشركات الناشئة على النمو والتوسع دون الاعتماد على الديون التقليدية.

يلعب التمويل التشاركي دورًا محوريًا في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تقليص الفقر، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الاستقرار المالي، كما يسهم في تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال تقديم خيارات تمويلية مرنة للمشاريع الناشئة، وتوفر المنصات الإلكترونية بيئة استثمارية مبتكرة تدعم استدامة المشاريع الريادية؛ حيث يتميز التمويل التشاركي بتكاليفه المنخفضة ومرونة الاستثمار ودعمه للابتكار، وعلاوة على ذلك يساهم في توسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز الاستدامة المالية، مما يجعله بديلاً فعالاً للتمويل التقليدي ويساعد في نمو الاقتصاد الرقمي.

الدراسات السابقة

يشتمل هذا الجزء على الدراسات والبحوث العربية والأجنبية المتصلة بموضوع الدراسة والتي تم الاطلاع عليها، وذلك بهدف الاستفادة منها في توضيح الحاجة إلى إجراء الدراسة الحالية وتحديد منهجها. هذا فضلاً عن معرفة أهم ما توصلت إليه من نتائج قد تفيد في بناء الدراسة الحالية، وتأصيل إطارها النظري، وأخيراً إبراز موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة، وما يمكن أن تسهم به في هذا المجال وفي تلك المرحلة.

أولاً: الدراسات العربية

ناقشت دراسة محمد (٢٠٢٢) بعنوان "أثر استخدام الأدوات والتقنيات المالية الحديثة على الاستدامة المالية للمشروعات المتوسطة والصغيرة: دراسة ميدانية" مزايا وتحديات استخدام التقنيات المالية الحديثة في المنشآت؛ والكشف عن العلاقة بين استخدام الأدوات المالية الحديثة على الاستدامة المالية للمنشآت، وقد تكون مجتمع الدراسة من المحاسبين العاملين في المشروعات المتوسطة والصغيرة في جمهورية مصر العربية، واشتملت عينة الدراسة على (١٠٤) محاسباً في جمهورية مصر العربية، وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، والمنهج الاستنباطي، كما استعانت بقائمة الاستقصاء الإلكترونية كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: يمنح استخدام الأدوات، والتقنيات المالية الحديثة المنشآت مزايا عديدة، مثل: تقليل التكاليف، سهولة الاستخدام، والتخزين غير المحدود، والتحديث التلقائي، والمرونة في التوسع، ومع ذلك تواجه المنشآت تحديات تشمل: مخاطر الثقة، وإغلاق مزودي الخدمة، والاختراقات الأمنية، وضعف الشفافية؛ وأظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية قوية بين استخدام الأدوات والتقنيات المالية الحديثة والاستدامة المالية للمنشآت، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام وفهم مدى أهمية وفعالية استخدام نظام الأدوات والتقنيات المالية الحديثة للمساهمة بشكل أساسي في استمرارية المنشآت، ومن الضروري الاهتمام بتأهيل أصحاب المشاريع لفهم نظام الأدوات والتقنيات المالية الحديثة بشكل أفضل.

استكشفت دراسة الجاسم (٢٠٢١) بعنوان "التمويل الجماعي في المنظمات غير الحكومية: دراسة ميدانية على المنظمات في شمال سوريا" مدى مساهمة التمويل الجماعي في دعم المنظمات، وقد تكون مجتمع الدراسة من المنظمات غير الحكومية العاملة في الشمال السوري، واشتملت عينة الدراسة على (٣) منظمات في سوريا، واستخدمت الدراسة المنهج النوعي، كما استعانت بالمقابلات شبه المنظمة كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: يسهم التمويل الجماعي في تنويع مصادر التمويل للمنظمات غير الحكومية، مما يقلل من مخاطر محدودية حجم التمويل، رغم أنه لا يغطي كافة احتياجاتها، كما لا تقتصر وظيفة حملات التمويل الجماعي على المشاركة في تأمين التمويل اللازم للمشاريع، بل تدعم الجهود التسويقية للمنظمات، وبجانب ذلك يمنح التمويل الجماعي المنظمات حرية اختيار المشاريع وفقاً للاحتياجات الفعلية، وأوصت الدراسة بضرورة دعم قسم المنح في المنظمات غير الحكومية بأفراد مؤهلين في التسويق الإلكتروني، والتكنولوجيا المالية، للإشراف على حملات التمويل الجماعي، كما يُوصى بالمشاركة في المؤتمرات والورش التدريبية لمتابعة أحدث التجارب العالمية في التمويل الجماعي.

تناولت دراسة دمدوم وآخرون (٢٠٢٠) بعنوان "الحاجة إلى التمويل الجماعي كآلية لدعم المؤسسات الناشئة" واقع التوجه نحو التمويل الجماعي للمؤسسات الناشئة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل البيانات ذات الصلة بالتمويل الجماعي للمؤسسات الناشئة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: يعتبر التمويل الجماعي من الأدوات التمويلية المبتكرة التي تحظى باهتمام المستثمرين والمتبرعين وأصحاب المشاريع، فقد أصبح بديلاً لمصادر التمويل التقليدية، وعليه وفر التمويل الجماعي فرصة حقيقية لدعم الأفكار، والمشاريع غير التقليدية التي تواجه صعوبة في تأمين التمويل اللازم لبدء نشاطها، ومن خلال منصات التمويل الجماعي يتم جمع التبرعات لتنفيذ المشاريع، مما يسهم في خلق فرص عمل إضافية، وزيادة دخل الفرد والقضاء على البطالة، وأوصت الدراسة بضرورة استغلال تقنيات الإنترنت وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي للإعلان عن منصات التمويل الاجتماعي، مع تحديد معايير لإنشاء منصات التمويل الجماعي تتناسب مع طبيعة الأنشطة، كما ينبغي خلق حوافز ضريبية، وتنظيمية لمنصات التمويل الجماعي ونشر الوعي المالي بين المدخرين.

استقصت دراسة أبو أمونه (٢٠١٨أ) بعنوان "أثر التكنولوجيا المالية على نماذج الأعمال الإلكترونية: دراسة ميدانية على مواقع التمويل التشاركي الإلكتروني" مستوى التكنولوجيا المالية وريادة الأعمال؛ وأثر التكنولوجيا المالية على ريادة الأعمال، وقد تكون مجتمع الدراسة من الأفراد وأصحاب المشاريع والمستثمرين على مواقع التمويل التشاركي الإلكتروني العربية وموظفي تلك المواقع، واشتملت عينة الدراسة على (١٧) موقع عربي للتمويل التشاركي، و(٥٤٥) موظفًا من موظفي مواقع التمويل التشاركي، وأصحاب المشاريع والمستثمرين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استعانت بقائمة الاستقصاء الإلكترونية كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود مستوى متوسط من استخدام التكنولوجيا المالية، فيما جاءت درجة ممارسة ريادة الأعمال بدرجة مقبول رغم من العوائق التي تعيق ممارستها كضعف الدعم الحكومي المقدم للرياديين، وأظهرت النتائج وجود أثر معنوي دال إحصائيًا للتكنولوجيا المالية على ريادة الأعمال، مع وجود قيود على التحويلات المالية الإلكترونية في الدول العربية مما يمثل عاملاً سلبياً في عملية التمويل التشاركي الإلكتروني، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الوعي ونشر الثقافة حول نماذج الأعمال الإلكترونية، بما في ذلك التمويل التشاركي، كما يجب العمل على سن القوانين والتشريعات التي تنظم تلك النماذج، مع الاهتمام بالابتكار والإبداع إذ يمثلان العناصر الأساسية لتحقيق النجاح في ريادة الأعمال.

تطرقت دراسة أبو أمونه (٢٠١٨ب) بعنوان "الخصائص المالية للتمويل التشاركي الإلكتروني وأثرها على المشاريع الريادية" إلى الكشف عن أثر الخصائص المالية للتمويل التشاركي الإلكتروني على المشاريع الريادية، وقد تكون مجتمع الدراسة من أصحاب المشاريع والمستثمرين على مواقع التمويل التشاركي الإلكتروني العربية وموظفي مواقع التمويل التشاركي الإلكتروني، واشتملت عينة الدراسة على (٥٤٥) موظفًا والمستثمرين على مواقع التمويل التشاركي الإلكتروني، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استعانت بقائمة الاستقصاء الإلكترونية كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود أثر معنوي دال إحصائيًا للخصائص المالية للتمويل التشاركي الإلكتروني على المشاريع الريادية، إذ حظى التمويل التشاركي الإلكتروني بأهمية كبيرة في تمويل المشاريع الريادية وتحقيقه لكفاءة التمويل وتحفيز

التكاليف، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الوعي حول التمويل التشاركي الإلكتروني وأهميته في دعم المشاريع الريادية، كما يُوصى بتقليل القيود على التحولات المالية الإلكترونية، نظرًا لدورها الفعال في تمويل المشاريع الريادية من خلال التمويل التشاركي الإلكتروني.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية

هدفت دراسة "سالوتزو، وأليجري" (Saluzzo & Alegre, 2021) بعنوان: "دعم رواد الأعمال: دور التأييد من طرف ثالث في منصات التمويل التشاركي" إلى التعرف على دور الدعم من طرف ثالث في منصات التمويل التشاركي في دعم رواد الأعمال، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي القائم على المشاريع المنشورة على منصة التمويل الجماعي الاجتماعي في الولايات المتحدة من نوفمبر ٢٠١١ حتى ديسمبر ٢٠١٦، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها وجود دور فعال للدعم من طرف ثالث في المنصات، مثل مؤسسات التمويل الصغير؛ حيث يعمل على إنجاح الحملات التمويلية بين رواد الأعمال والمستثمرين، كما يمثل التمويل التشاركي نموذجًا بديلاً لجمع الأموال، من خلال مساهمة جمهور واسع من الأفراد بمبالغ صغيرة لتمويل مشاريع مختلفة، كما أوصت الدراسة بأنه يجب على المنصات تقديم إرشادات وتوجيهات حول كيفية الحصول على تأييد من هذه الجهات، مما يساعد في زيادة فرص نجاح المشاريع المنشورة على المنصة.

هدفت دراسة "جيلينتشي، وسفيب" (Jelinčić & Šveb, 2021) بعنوان: "الاستدامة المالية للتراث الثقافي: مراجعة للتمويل التشاركي في أوروبا" إلى التعرف على دور التمويل التشاركي كآلية تمويل بديلة في تعزيز الاستدامة المالية للمشاريع التراثية الثقافية في أوروبا، واستخدمت الدراسة المنهج الوثائقي القائم على مراجعة منهجية للأدبيات ذات الصلة من قاعدة بيانات جوجل اسكولار، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها وجود دور فعال للتمويل التشاركي؛ حيث يعمل على توفير بديلاً فعالاً للتمويل التقليدي، مما يساعد في تحقيق الاستدامة المالية للمشاريع التراثية، كما يعزز من مشاركة المجتمع والشعور بالملكية، مما يزيد

من دعم المجتمع للمشاريع التراثية، كما أوصت الدراسة التركيز على استراتيجية التمويل التشاركي لمشاريع التمويل الثقافي لتعزيز الاستدامة المالية الفعالة.

هدفت دراسة "برناردينو، وسانتوس" (Bernardino & Santos, 2020) بعنوان: "التمويل التشاركي: دراسة استكشافية حول المعرفة والفوائد والحواجز التي يدركها رواد الأعمال الشباب المحتملون" إلى التعرف على دور التمويل التشاركي كآلية تمويل بديلة بين رواد الأعمال الشباب المحتملين في البرتغال، واشتملت عينة الدراسة على (١٩١) من طلاب معهد الإدارة والمحاسبة في بورتو، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي، واستعانت بالاستبانة عبر الإنترنت كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها وجود دور فعال للتمويل التشاركي؛ حيث يوفر العديد من الفوائد لاستخدامه التي تتجاوز المزايا المالية، مثل توصيل المشروع لجمهور أوسع، والحصول على ملاحظات إضافية من العملاء المحتملين، كما كان رواد الأعمال الشباب المحتملين لديهم معرفة متوسطة حول التمويل التشاركي، مثل استخدام المنصات الإلكترونية لجذب الأموال لمشروع وعدد كبير من الداعمين الذين يساهمون بمبالغ صغيرة من الأموال، كما أوصت الدراسة بأنه يجب على الجامعات تصميم مناهج تعليمية حول التمويل التشاركي كآلية بديلة للتمويل.

هدفت دراسة "هندراتمي، وآخرون" (Hendratmi, et al., 2020) بعنوان: "تطوير منصة موقع إلكتروني لجمع التبرعات الإسلامية لشركات الناشئة في إندونيسيا" إلى التعرف على دور لتمويل التشاركي الإسلامي للشركات الناشئة في إندونيسيا، واشتملت عينة الدراسة على (٢١) من المدراء التنفيذيين والخبراء من الشركات الناشئة في إندونيسيا، واستخدمت الدراسة المنهج النوعي، واستعانت كأداة للدراسة بالمقابلات ومناقشة مجموعات التركيز، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها وجود دور فعال للتمويل التشاركي الإسلامي؛ حيث تعمل على تمويل الشركات الناشئة من حيث السيولة بعد زيادة أصول الشركة من خلال خطة شراء الأصول، لتسهيل احتياجات المستثمرين والشركات الناشئة، كما أوصت الدراسة أن يقوم المنظّمون بوضع

إطار قانوني قوي مع تشريعات شاملة تتعلق بمنصة التمويل التشاركي الإسلامي القائمة على المواقع الإلكترونية.

هدفت دراسة "مارتينيز-كليمنت، وآخرون" (Martínez-Climent, et al., 2019)

بعنوان: "الاستدامة المالية من خلال التمويل التشاركي" إلى الكشف عن العلاقة بين التمويل التشاركي والتوجه نحو الاستدامة في المشاريع الممولة جماعياً، المنهج الوثائقي القائم على مراجعة جميع المنشورات المتعلقة بالتمويل الجماعي والاستدامة في قاعدة بيانات ويب أوف ساينس، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها وجود علاقة إيجابية بين التمويل التشاركي والتوجه نحو الاستدامة؛ حيث يمكن أن يؤثر التوجه نحو الاستدامة إيجابياً على نجاح حملات التمويل الجماعي، خاصة إذا كانت المشاريع تركز على الإبداع ومدعومة من طرف ثالث، كما أوصت الدراسة يجب على منصات التمويل التشاركي التركيز على دور الاستدامة في عملياتها وتشجيع المشاريع ذات التوجه المستدام.

التعليق النقدي على الدراسات السابقة:

تميزت الدراسات العربية بتركيزها على التمويل التشاركي الرقمي وأثره على المشاريع الريادية، لكنها افتقرت إلى تحليل عميق لدور المنصات الإلكترونية في تعزيز الاستدامة المالية في المشاريع الريادية، واكتفت بتناول الأدوات المالية على الاستدامة المالية للمشروعات، دون أن تولي اهتماماً بدور التمويل التشاركي في دعم المشروعات الناشئة، وبرغم من تناول الدراسات العربية أهمية التمويل التشاركي في المشاريع الريادية، إلا أنها لم تبرز التحديات التنظيمية، والقانونية التي تحد من تطبيقها.

وفيما يتعلق بالدراسات الأجنبية، تناولت الدراسات الأجنبية بشكل كبير دور التمويل التشاركي في تعزيز الاستدامة المالية في ريادة الأعمال، فقد أكدت على دور الأطراف الثالثة في دعم الحملات التمويلية، وهو جانب لم تتناول الدراسات العربية بشكل كافٍ، وبالرغم من تناول الدراسات الأجنبية للتمويل التشاركي والاستدامة المالية، إلا أنها لم تتطرق بشكل كبير إلى تناول دور المنصات الإلكترونية للتمويل التشاركي في دعم المشاريع الريادية، كما اقتصر بعض

الدراسات على التحليلات الوثائقية، دون أن تولي اهتمامًا كبيرًا للدراسات الوصفية لتحليل العوامل المؤثرة على نجاح التمويل التشاركي عبر المنصات الإلكترونية.

الفجوة البحثية:

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت التمويل التشاركي، والاستدامة المالية للمشاريع الريادية، إلا أنها لم تقدم استراتيجية متكاملة توضح كيفية دمج التمويل التشاركي في دعم المشاريع الريادية بطريقة مستدامة، مع مراعاة الجوانب التكنولوجية، والقانونية، كما لم تتناول الدراسات السابقة بشكل كافٍ التحديات القانونية التي تواجه التمويل التشاركي مما يجعل من الصعب اقتراح حلول قابلة للتنفيذ، بالإضافة إلى ذلك لم تقدم الدراسات تحليلًا دقيقًا حول مدى تأثير التمويل التشاركي على معدلات النمو الاقتصادي وفرص العمل خاصة في المشاريع الريادية، ومن هنا تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال اقتراح استراتيجية لتطوير منصة الكترونية معتمدة على التمويل التشاركي لدعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية.

منهجية الدراسة:

منهج الدراسة:

تُعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الكمية، أي تتبع المدخل الكمي والذي يعتمد بشكل كلي على الأرقام والإحصائيات الرقمية، وهذا في ضوء ما أشار إليه الفضل (٢٠١٩، ص. ١٩) بأن المدخل الكمي هو "المدخل الذي يرتبك بشك مباشر باستخدام الأرقام والعلاقات الرياضية والأساليب الكمية المختلفة لتحليل وتفسير الكثير من مشكلات إدارة الأعمال".

وسوف تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي؛ نظرًا لملائمته لطبيعة الدراسة وأهدافها التي تسعى لتحقيقها، حيث عرف درويش (٢٠١٨، ص. ١١٨) المنهج الوصفي بأنه "دراسة عامة لظاهرة موجودة في جماعة ما، وفي مكان معين وفي الوقت الحاضر، وهو طريقة من التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لمشكلة اجتماعية".

مجتمع وعينة الدراسة:

يُعرف مجتمع الدراسة بأنه "جميع وحدات المعاينة التي تنتمي إلى مجتمع الدراسة، حيث يتم تحديد وحدة المعاينة والخصائص التي نود قياسها والمتغيرات التي نود استخدامها، ويعتمد تحديد مجتمع الدراسة على هدف الدراسة بحيث يتطابق مجتمع الدراسة مع المجتمع المستهدف، حيث أن عدم التطابق بين مجتمع الدراسة والمجتمع المستهدف بالدراسة يجعل من غير المقبول علمياً تعميم نتائج العينة على المجتمع المستهدف، ولابد من الإشارة هنا إلى أن التحديد الواضح لمجتمع المعاينة يتطلب التحديد الواضح لوحدة المعاينة في الدراسة" عاروري (٢٠١٣، ص.ص ١٨-١٩).

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأطراف المعنية بالتمويل التشاركي والمشاريع الريادية في المملكة العربية السعودية، والتي يمكن تقسيمها إلى فئات مختلفة مثل المستثمرين، والمشاريع الريادية، والخبراء، والمؤسسات الداعمة، ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة وصعوبة تحديده، فسوف تعتمد الباحثة على أسلوب المعاينة (العينة) لجمع بيانات الدراسة، والتي تُعرف بأنها "نموذج يشمل جانباً أو جزءاً من محددات المجتمع الأصلي المعني بالبحث التي تكون ممثلة له بحيث تحمل صفاته المشتركة وهذا النموذج يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصل خاصة في حالة صعوبة أو استحالة دراسة كل تلك الوحدات" الدليمي وصالح (٢٠١٤، ص. ٧٤)، وسيتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية الطبقية، والبالغ عددها (384) مفردة، وذلك طبقاً لمعادلة (بازرعة، ٢٠٠١، ص.٥٤).

أداة الدراسة:

سوف تعتمد الباحثة على الاستبانة كأداة للدراسة، بهدف تحديد استراتيجيه مقترحه لتطوير منصة الكترونية معتمدة على التمويل التشاركي لدعم المشاريع الريادية وتعزيز الاستدامة المالية.

صدق وثبات الأداة:

- صدق الأداة:

سيتم التأكد من صدق الأداة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين للتحقق من مدى فاعلية الأدوات وتحقيقها لأهداف الدراسة والتأكد من الصدق الظاهري لها، والتحقق من الصدق البنائي العام لأبعاد الاستبانة.

- ثبات الأداة:

سيتم ذلك من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ لأبعاد الاستبانة وذلك بالتطبيق على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة وخارج العينة الأصلية، كما سيتم حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون لعبارات الاستبانة.

إجراءات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة سوف تتبع الباحثة الإجراءات التالية:

١. إعداد أداة الدراسة في صورتها الأولية.
٢. عرض الأداة على مجموعة من المحكمين بهدف ضبطها والتأكد من صدقها.
٣. التحقق من ثبات الأدوات.
٤. تطبيق الأدوات على عينة الدراسة.
٥. رصد نتائج التطبيق ومعالجتها إحصائياً للتوصل إلى النتائج وتحليلها.
٦. تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات في ضوء ما أسفرت عن الدراسة من نتائج.

الأساليب الإحصائية:

بناءً على طبيعة البحث والأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها، سيتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، واستخراج النتائج وفقاً للأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، معامل ارتباط بيرسون، ومعامل كرونباخ ألفا، ومعادلة المدى: وذلك لوصف المتوسط الحسابي لاستجابات كل متغير.

قائمة المراجع

أولاً المراجع العربية:

أبو أمونه، يوسف محمد يوسف. (٢٠١٨). أثر التكنولوجيا المالية على نماذج الأعمال الإلكترونية: دراسة ميدانية على مواقع التمويل التشاركي الإلكتروني. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، ٩ (٤)، ٣٤٨-٣٧١.

أبو أمونه، يوسف محمد يوسف. (٢٠١٨ب). الخصائص المالية للتمويل التشاركي الإلكتروني وأثرها على المشاريع الريادية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، ٩ (٤)، ٣٧٢-٣٩٦.

أحلام، فرج الله؛ مورا، حمادي. (٢٠٢٢). أهمية التمويل التشاركي في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة دراسة لبعض الصناديق الوقفية. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*. ٥ (٢). ٦٥٣-٦٧٢.

أحمد، مصطفى أحمد عبدالله. (٢٠٢٣). منصات التمويل الجماعي كصيغة مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي المصري على ضوء تجربة بعض جامعات المملكة المتحدة. *مجلة العلوم التربوية*، ٤ (٤)، ٩٠-٢٦٧.

الاسكوا. (٢٠٢١). *المرأة إلى ريادة الأعمال في المنطقة العربية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*. الأمم المتحدة.

الإمبابي، محمد عبدالحميد أحمد. (٢٠٢٢). العلاقة بين التمويل الريادي والتنمية المستدامة في الاقتصاد المصري. *مجلة البحوث المالية والتجارية بجامعة بورسعيد*، ٤ (٤)، ٣٧٣-٤٠٦.

البراشدية، حفيظة سليمان. (٢٠٢١). ريادة الأعمال الرقمية ظل جائحة كورونا (كوفيد ١٩) الفرص والتحديات. *مجلة المكتبات والمعلومات والتكنولوجيا*. ٤ (١). ١-١٧.

بازرعة، محمود صادق. (٢٠٠١). إدارة التسويق. مصر: المكتبة الأكاديمية.

بيكيرز، فيكتور. (٢٠١٩). الابتكار في القطاع العام الربط بين القدرة والقيادة. (ترجمة: بندر بن قاسم الهجن)، المملكة العربية السعودية: مركز البحوث والدراسات.

توكل، فادي. (٢٠٢٣). التمويل التشاركي Crowdfunding باستخدام البلوك تشين (Blockchain) وفقاً للنظام القانوني الإماراتي. *المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع*، ٤ (١)، ٩٦ - ١٤٣.

الjasم، صلاح الدين. (٢٠٢١). التمويل الجماعي في المنظمات غير الحكومية: دراسة ميدانية على المنظمات في شمال سوريا. *المجلة الدولية للبحوث الاقتصادية والإدارية*، ٤ (٢)، ١٨٧ - ٢٠٤.

حسانين، حازم حسانين محمد. (٢٠٢٣). تصور مقترح لاستخدام منصات التمويل الجماعي لأدوات المالية الإسلامية: دراسة وصفية تحليلية للاقتصاد السعودي. *مجلة المسلم المعاصر*، ٤٥ (١٧٧)، ٢١٩ - ٢٥٠.

حسنين، صلاح حامد محمد. (٢٠٢٣). الشمول المالي ودوره في تعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي: دراسة تحليلية. *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية*، ٦٥ (٢)، ٢٦١ - ٣٦١.

الحسون، إبراهيم محمد. (٢٠٢١). المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: التحديات والمعالجات. *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*، ١٤ (٢)، ١١٢ - ١٣٥.

درويش، محمود أحمد. (٢٠١٨). *مناهج البحث في العلوم الإنسانية*. مصر: مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع.

دمدوم، زكرياء؛ مرغني، وليد؛ بكوش، لطيفة. (٢٠٢٠). الحاجة إلى التمويل الجماعي كآلية لدعم المؤسسات الناشئة. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية*، ٧ (٣)، ٤٣٧ - ٤٥٣.

- الرفاعي، علاء بن سعد بن رجاء الله؛ كنة، الوليد نور الهدى أحمد. (٢٠٢٥). واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام ودورها في تعزيز الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (١١٥)، ١٤١-١٦٣.
- الزميع، فهد علي. (٢٠١٩). الإطار القانوني لعمليات التمويل الجماعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: دراسة مقارنة. مجلة الحقوق، (٤)، ٦٧-١١٧.
- شركة ثمار. (٢٠٢٣). أنواع التمويل في المملكة العربية السعودية. تم الاسترجاع بتاريخ ٢٧-٢-٢٠٢٥، من <https://2u.pw/uqga46TI>
- شركة ثمار. (٢٠٢٣). منصات التمويل الجماعي بالدين المرخصة بالسعودية. تم الاسترجاع بتاريخ ٢٧-٢-٢٠٢٥، من <https://2u.pw/lkJ2H9IO>
- شركة ثمار. (٢٠٢٥). تحديات قيادة الأعمال في المنطقة العربية. تم الاسترجاع بتاريخ ٢٧-٢-٢٠٢٥، من <https://2u.pw/sYISiThF>
- الصاوي، سماح محمد محمد أحمد. (٢٠٢٢). إعادة تدوير عوادم المشاريع التطبيقية للملابس في منتجات معاصرة صديقة للبيئة كنماذج للمشروعات الريادية للشباب. مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية بجامعة المنيا، ٨(٤٣)، ١٩٧٣-٢٠١٦.
- الصرن، رعد حسن. (٢٠٠٤). نظريات الإدارة والأعمال: دراسة ل ٤٠١ نظرية في الإدارة وممارساتها ووظائفها. دار الرضا للنشر.
- طالب، علاء فرحان؛ البناء، زينب مكي محمود. (٢٠١٢). استراتيجية المحيط الأزرق والميزة التنافسية المستدامة. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- عاروري، فتحي أحمد. (٢٠١٣). المعايير الإحصائية طرقها واستخداماتها. عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- العاصي، محمد أحمد محمد رزق؛ منصور، محمود إبراهيم. (٢٠٢٥). دور التمويل الجماعي في تمويل مواجهة الأزمات بالتطبيق على قطاع الطاقة في مصر. مجلة راية الدولية للعلوم التجارية بدمياط الجديدة، ٤(١٢)، ١٦٣٠-١٦٨٦.

عرفات، سمية. (٢٠٢٤). رؤية مستقبلية لتأثير المنصات الرقمية على مستخدميها. مجلة الإعلام الرقمي والتنمية المستدامة، (١)، ٤ - ١٢٧.

غندور، حمزة؛ طايبي، رتيبة. (٢٠٢٢). ريادة الأعمال الرقمية ودورها في تحقيق تنافسية المؤسسات الاقتصادية (دراسة تحليلية). مجلة العلوم القانونية والاجتماعية. ٧(٢). ١١٢١-١١٣٧.

الفضل، مؤيد عبد الحسين. (٢٠١٩). المنهج الكمي في اتخاذ القرارات الإدارية المثلى. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

محروس، رانيا حسن؛ حماده، أسماء شعبان. (٢٠٢٣). آليات مقترحة لتفعيل ريادة الأعمال الرقمية بالجامعات المصرية. مجلة كلية التربية بجامعة عين شمس، ١ (٤٧)، ٣٩٣-٤٨٦.

محروس، رانيا حسن؛ حماده، أسماء شعبان. (٢٠٢٣). آليات مقترحة لتفعيل ريادة الأعمال الرقمية بالجامعات المصرية. مجلة كلية التربية - جامعة عين شمس. (٧). ٣٩٣-٤٨٦.

محسن، مها مزهر؛ عبدالحميد، عبدالعزيز شويش. (٢٠٢٣). دور التمويل الجماعي القائم على الأقرض في تعزيز الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر: دراسة تحليلية في منصات التمويل الجماعي في أندونيسيا. مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، ٤ (٦)، ٣٥٣-٣٧٦.

محمد، سحر محمد أبو راضي. (٢٠٢٤). مسارات لتحقيق الاستدامة المالية للجامعات الحكومية المصرية على ضوء الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠. مجلة كلية التربية ببها. (١٣٧). ٤١٢-٥٥٢.

محمد، كريمة حسن محمد. (٢٠٢٢). أثر استخدام الأدوات والتقنيات المالية الحديثة على الاستدامة المالية للمشروعات المتوسطة والصغيرة: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للبحوث التجارية، (٤)، ١٠-٥٢.

مرابط، عبدالجليل؛ عبدالهادي، مختار. (٢٠٢٤). منصات التمويل الجماعي آلية مبتكرة لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر مع الإشارة إلى حالة منصة شريكي. *مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة بجامعة ابن خلدون تيارت*، ٧(٢)، ٣١٥ - ٣٢٨.

مرزوق، سماح عبدالفتاح محمد. (٢٠١٨). إستراتيجية مقترحة لتوظيف بنك المعرفة في الأنشطة العلمية لطفل الروضة. *المجلة العلمية لكلية رياض الأطفال بجامعة أسيوط*، (٧)، ١٥٨-٢٠١.

مهداوي، هند؛ مراد؛ إسماعيل. (٢٠٢٢). صيغ التمويل التشاركي (المشاركة والمضاربة) آلية لتحقيق الأمن الاقتصادي. *مجلة الإحياء*، ٢٢(٣١)، ٥٥٧ - ٥٧٠.

الموقع الرسمي لجامعة القدس المفتوحة. (٢٠٢٥). نبذة عن برنامج ماجستير إدارة الأعمال الرقمية. تم الدخول على الموقع بتاريخ: ٢٠٢٥/٢/٢٧، المتاح على الرابط التالي:
<https://www.qou.edu/ar/faculties/hstdy/digital-business-management/index.jsp>

الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. (٢٠٢١). ٥٩ تحديا تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة و ٣٠٠ ألف غير كافية للتمويل. تم الاسترجاع بتاريخ ٢٧-٢-٢٠٢٥، من <https://www.monshaat.gov.sa/ar/node/2405>

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. (٢٠٢١). سياسة ريادة الأعمال الرقمية. مصر.

يغمور، سهى عصام محمد. (٢٠٢٢). الشراكة المجتمعية بالجامعات السعودية ودورها في تحقيق الاستدامة المالية. *مجلة كلية التربية بجامعة منها*، ٣٣(١٢٩)، ٦٧١-٧٠٠.

ثانيًا المراجع الأجنبية:

Al-Shaikh, M. S., & Al-bderat, H. R. (2023). *Artificial Intelligence (AI) and Finance*. Cham: Springer Nature Switzerland.

Bernardino, S., & Santos, J. F. (2020). Crowdfunding: an exploratory study on knowledge, benefits and barriers perceived by young potential entrepreneurs. *Journal of Risk and Financial Management*, 13(4), 1-24.

- Cicchiello, A. F. (2019). Building an entrepreneurial ecosystem based on crowdfunding in Europe: the role of public policy. *Journal of Entrepreneurship and Public Policy*, 8(3), 297-318.
- Dahlgren, F., Taylor, S., & Andersson, C. (2021). *Narrowing the Financing Gap in Resource-Constrained Environments* (Unpublished Bachelor Thesis), Lunds Universitet.
- Fu, H. P., Yeh, H., & Ma, R. L. (2018). A study of the CSFs of an e-cluster platform adoption for microenterprises. *Information Technology and Management*, 19, 231-243.
- Hendratmi, A., Ryandono, M. N. H., & Sukmaningrum, P. S. (2020). Developing Islamic crowdfunding website platform for startup companies in Indonesia. *Journal of Islamic Marketing*, 11(5), 1041-1053.
- Jelinčić, D. A., & Šveb, M. (2021). Financial sustainability of cultural heritage: A review of crowdfunding in Europe. *Journal of Risk and Financial Management*, 14(3), 101.
- Kumar, S. (2019). The McKinsey 7S Model helps in Strategy implementation: A Theoretical Foundation. *Tecnia Journal of Management Studies*, 14(1), 7-12.
- Martínez-Climent, C., Costa-Climent, R., & Oghazi, P. (2019). Sustainable financing through crowdfunding. *Sustainability*, 11(3), 1-16.
- Raza, H., Gillani, S. M. A. H., Ramakrishnan, S., Gillani, S. M. A. H., & Imran, M. (2020). Nonsystematic review of financial sustainability and financial distress. *International Journal of Psychosocial Rehabilitation*, 24(06), 885-900.
- Saluzzo, F. M., & Alegre, I. (2021). Supporting entrepreneurs: The role of third-party endorsement in crowdfunding platforms. *Technological Forecasting and Social Change*, 162, 1-11.
- Yáñez-Valdés, C., & Guerrero, M. (2024). Equity crowdfunding platforms and sustainable impacts: encountering investors and technological initiatives for tackling social and environmental challenges. *European Journal of Innovation Management*, 27(7), 2326-2350.